كلمات في ميزان الفصاحة العربية

د. محمد الحباس
جامعة الجزائر

هدفنا من هذا البحث هو تسليط الضوء على مجموعة من الكلمات التي عدها بعض الكتاب العرب الأولون ضمن لحن العامة، ولكننا بعد البحث الحثيث وجدنا أن لها أصلا في العربية، ولذا فهي ليست من قبيل اللحن الذي ألف فيه أولئك الكتاب كتبهم الموسومة بلحن العامة.

إننا نعتقد أن الأسباب التي أدت بالعامة إلى الخروج من الفصحى إلى ما اعتبره أصحاب هذه المؤلفات لحنا، هي نفسها التي جعلت الفصحاء من العرب يستعملون هذه الكلمات، فمثلا تسكين عين الثلاثي ظاهرة اقتصادية استعملها الفصحاء، واستعملها كذلك من عدت لغتهم بعد ذلك ملحونة، فإذا قلنا إن السبب في قول العامة فسُد بضم السين هو أنهم أرادوا إلحاقه بباب فعُل لاشتراكهما في اللزوم، ثم وجدنا أن فسُد بالضم لغة فصيحة، فلا غرابة أن يكون السبب الذي جعل الفصحاء يقولون فسُد هو نفسه الذي دعا العامة إلى انتهاج هذا النهج.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن المؤلفين في لحن العامة تختلف درجة التحرج عندهم، وتضيق دائرة الفصاحة وتتسع تبعا لمنهج كل مؤلف، ولهذا وجدنا ما اعتبره هذا لحنا عده ذاك فصيحا، والعكس بالعكس، وهذه الظاهرة –ظاهرة اختلاف المنهج– كانت موجودة عند الرواد من رواة اللغة، من أمثال أبي عمرو بن العلاء، والأصمعي، وأبي عبيدة، وأبي زيد الأنصاري، وغيرهم، حيث كانوا يختلفون في درجة التحرج –وإن كانوا كلهم بصريين– وكان الأصمعي أكثرهم تحرجا، لا يقبل إلا الفصيح الموثوق بصحته، وكان من شدة تحرجه يرفض شعر الكميت بن زيد، في حين استشهد بشعره سيبويه، وكذلك كان الفراء الكوفي، وهو القائل : "إلا أن تسمع شيئا من بدوي فصيح فتقوله "[1]، وهو القائل أيضا : "ولو تجوزت لرخصت لك أن تقول : رأيت الرجلان، ولقلت : أردت أن تقول ذلك"[2]، ومفهوم كلامه أنه يرفض هاتين اللغتين، وإن كانتا من لغات العرب إلا أنهما ضعيفتان بالقياس إلى لغة الكافة.

وهذا الاختلاف في درجة التحرج نجده قد سرى إلى المتأخرين ممن ألفوا في لحن العامة، ومن هنا يجدر بنا أن نعرف مقياس الفصاحة عند المؤلفين الذين اعتمدناهم في هذا البحث وهم ثلاثة :

1. الزبيدي وكتابه لحن العامة

كان الزبيدي في كتابه متشددا في موقفه من العامة، فكان لا يجيز إلا الأفصح من اللغات، وسار في كتابه على نهج الأصمعي وابن قتيبة

وثعلب[3]. ولهذا وجد ابن هشام اللخمي مدخلا للرد عليه وتفصيح الكثير مما عده الزبيدي لحنا، وألف في ذلك كتابه المسمى "المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان" في عامية أهل الأندلس في القرن السادس الهجري، وفيه رد على الزبيدي في كتابه "لحن العوام ".

2. ابن الجوزي وكتابه تقويم اللسان

كان ابن الجوزي مثل الزبيدي في تشدده، وقد وضع في مقدمة كتابه المنهج الذي سار عليه فقال: "وإن وجد لشيء مما نهيت عنه وجه فهو بعيد، أو كان لغة فهي مهجورة، وقد قال الفراء: "وكثير مما أنهاك عنه قد سمعته، ولو تجوزت لرخصت لك أن تقول: رأيت رجلان، ولقلت: أردت عن تقول ذلك"[4]، وهو في هذا التحرج متبع لسنة أستاذه أبي منصور الجوالقي، صاحب "التكملة فيما تغلط فيه العامة" والذي وضح منهجه في كتابه بقوله : "واعتمدت الفصيح دون غيره، فإن ورد شيء مما منعته في بعض النوادر فمطرح لقلته ورداءته، ووضعنا ما يتكلم به أهل الحجاز وما يختاره فصحاء الأمصار، فلا تلتفت إلى من قال: يجوز، فإنا قد سمعنا: قال الفراء : ..."[5]، ثم أورد النص الذي أورده ابن الجوزي.

3. ابن مكي الصقلي وكتابه تثقيف اللسان

لم يكن ابن مكي متشددا في قبول اللغات مثل الزبيدي وابن الجوزي، يدل على ذلك أبواب كتابه، مثل: باب ما جاء فيه لغتان تركوهما واستعملوا ثالثة لا تجوز، أو ثلاث لغات واستعملوا رابعة لا تجوز، وكذلك: باب ما تنكره

الخاصة على العامة وليس بمنكر، فذكر فيه الكثير من اللغات كالعنعنة التي ذكرها الفراء، إلا أنه في هذا الباب كان يجيز لغة العامة، ثم ينص على أنها أضعف إذا كانت كذلك، وأجاز بعض الكلمات التي عدها ابن الجوزي في لحن العامة، مثل قولهم: يمُس وفسُد بضم الميم والسين.

التفصيح. فالنوع الأول هو ما كان لغة، وقد اعتمدنا في ذلك على بعض الكتب اللغوية وعلى بعض المعاجم، وقد نص ابن جني على أن الناطق بلغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان ما جاء به أقل فصاحة مما تركه. والنوع الثاني وهو ما كان خاضعا لقانون من قوانين اللغة العربية، أو ما كان مقيسا على كلام العرب، انطلاقا من القاعدة التي رسخها المازني وأخذها عنه ابن جني والقائلة أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب[6].

النوع الأول : ما كان لغة

1. في الأفعال :

تبغم : ذكر ابن الجوزي[7] أن العامة تقول : بغمت الظبية تبغَم بفتح الغين، والصواب تبغِم بالكسر، وذكر كذلك ابن قتيبة[8] بغمت الظبية تبغِم بالكسر فقط، إلا أن الأزهري نقل عن الليث قوله : بغم الظبي يبغَم بغوما، فذكر الفتح فقط (التهذيب، بغم)، أما ابن منظور (اللسان بغم) فذكر الوجهين معا، وذكر لغة ثالثة وهي الضم.

نلاحظ هنا أن هناك قاعدة في العربية تقول بوجوب مخالفة صيغ المضارع صيغ الماضي[9]، فعَل بفتح العين، يجب أن يأتي مضارعه إما يفعِل

بالكسر، وإما يفعُل بالضم، إلا في حالة واحدة وهي عندما تكون عين الفعل أو لامه حرفا حلقيا فهنا يجوز أن تفتح عينه، ولهذا فإن بغم بما أن عينه حرف حلقي فقد جاز فيه اللغتان، أما الضم الذي ذكره ابن منظور فهو على القياس كذلك، لأن فعَل يفعُل هو القياس، بل إن الضم في هذه الصيغة أقيس من الكسر، وقد نص على هذا ابن جني بقوله: فعَل يفعُل بالضم في غير المتعدي أقيس من فعل يفعِل بالكسر، وذلك أن فعَل يفعُل بالضم في الأصل لما لا يتعدى، نحو كرُم يكرُم [10].

ولعل الشيء الذي جعل ابن الجوزي وابن قتيبة يذكران وجها واحدا في هذه الكلمة هو أنه الأفصح، وليس ما عداه لحنا، بل هو أقل فصاحة لأنه أقل استعمالا، وسنرى هذه الظاهرة منتشرة في كتب لحن العامة التي ذكرناها، حيث إن أصحابها –في الكثير من الأحيان– يعدون بعض الكلمات في لحن العامة لأن الأصمعي لم يذكرها، أو لم يرض عن فصاحتها، ولو كانت فصيحة عند غيره من اللغويين والنحاة.

جرع: ذكر ابن الجوزي[11] أن العامة تقول جرَع بالفتح، والصواب الكسر، لكن ابن قتيبة ذكر اللغتين معا، واعتبر الكسر أفصح من الفتح[12]، أما ابن منظور فذكر الوجهين كذلك، ثم نص على أن الأصمعي أنكر الفتح (اللسان، جرع). فأنت ترى معي كيف أن ابن الجوزي سار وراء الأصمعي شبرا بشبر وذراعا بذراع، كما ذكرت لك ذلك من قبل.

حدر: ذكر ابن الجوزي[13] أن العامة تقول: حدَرت السفينة أحدِرها، وإنما الصواب: أحدُرها بالضم لا بالكسر، وذكر كذلك أنهم يقولون: أَحدَرَ بدل حدر، إلا أن ابن قتيبة[14] ذكر في باب فعَل بالفتح يفعُل ويفعِل بالضم

والكسر، فعد الكسر الذي اعتبره ابن الجوزي لحنا لغة مساوية للضم، أما في قول العامة أحدر بدل حدر، فقد ذكر البطليوسي[15] أن: "حدرت السفينة وحدرتها لغتان، إلا أن التي ذكرها ابن قتيبة أشهر وأفصح، حكى ذلك أبو إسحاق الزجاج". ذكر البطليوسي هذا في معرض رده على ابن قتيبة الذي لم يجوز أحدر حيث عدها في لحن العامة حين ذكرها في باب ما لا يهمز والعامة تهمزه[16].

حرص: ذكر ابن مكي الصقلي[17] أن العامة تقول: حرِص بالكسر والصواب الفتح، إلا أن اللغويين نصوا على أن الكسر لغة، ذكر ذلك ابن منظور (اللسان، حرص)، والأزهري (التهذيب، حرص)، إلا أنه نص على أن الفتح هو اللغة العالية، وأما الكسر فهو لغة رديئة. كما نقل البطليوسي[18] عن ابن درستويه الكسر، وكذلك ابن القوطية. أما ابن قتيبة[19] –وهو المعروف باتباع نهج الأصمعي المتشدد– فلم يجوز الكسر بل عده من لحن العامة، ذكر ذلك في باب "ما جاء على فعَلت بفتح العين والعامة تقول فعِلت بكسرها ". ونلاحظ هنا أن من قال : حرَص بالفتح قال: أحرِص بالكسر والضم، ومن قال: حرِص بالكسر، قال: أحرَص بالفتح لا غير، وهو القياس.

حرم: ذكر ابن مكي[20] أن العامة تقول: أحرمتك الشيء، والصواب: حرمتك بدون همزة، إلا أن الأزهري (التهذيب، حرم) نص على أن أحرم لغة وإن كانت غير جيدة، واستشهد بقول الشاعر :

وأنبئتها أحرمت قومها لتنكح في معشر آخرينا

حلى : ذكر ابن الجوزي[21] أن العامة تقول : حلا الشيء في عيني، وإنما الصواب حلِيَ بالكسر، أما حلا فلا تستعمل إلا في الفم، أما ابن السكيت[22] فذكر أنه يجوز الوجهان، فيجوز أن تقول: "حلي بعين وبصدري، وفي عيني وفي صدري، وحلا بعيني وفي عيني حلاوة فيهما جميعا " فقول العامة إذن على هذا الأساس صحيح، ولعل الذي ذكره ابن الجوزي هو الأفصح، على اعتبار أنه يفرق بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، ولكن ليس له أي يعد الثانية لحنا ما دامت لغة.

يخدم: ذكر ابن مكي[23] أن العامة تقول: يخدِم بكسر الدال، والصواب ضمها، وقد ذكر الأزهري (التهذيب، خدم) الكسر والضم معا، وكذلك روى ابن منظور عن ابن سيدة الكسر وقال بأنه مروي عن اللحياني (اللسان، خدم)، إذن فالكسر لغة لا ينبغي إدراجها في لحن العامة.

خطئ: ذكر ابن الجوزي[24] أن العامة تقول: أخطأ في معنى خطئ، وإنما تقول: خطئ إذا تعمد الخطأ، أما أخطأ فتستعمل لمن اجتهد ولم يصب، هذا هو رأي ابن الجوزي، إلا أن آراء بعض اللغويين لا توافقه، فقد قال الأزهري (التهذيب، خطئ) نقلا عن أبي عبيدة : يقال: أخطأ وخطئ، لغتان، واستشهد ببيت امرئ القيس :

يا لهف هند إذ خطئن كاهلا القاتلين الملك الحلاحلا

أراد : أخطأن.

كما ذكر ابن قتيبة[25] في باب "فعلت وأفعلت" باتفاق معنى : خطئت وأخطأت، فجعل كلتا الصيغتين لمعنى واحد، ونفس الرأي نقله ابن السكيت[26] عن أبي عبيدة، واستشهد ببيت امرئ القيس المذكور.

استخفى : ذكر ابن الجوزي[27] أن العامة تقول : اختفيت في معنى استخفيت، وإنما الاختفاء الاستخراج، ومنه قيل للنباش مختف، هذا هو الأفصح من كلام العرب، وهو الذي ورد به القرآن في قوله تعالى: ﴿**يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلاَ يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لاَ يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ، وَكَانَ اللهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطاً**﴾[28]، لكن استعمال الاختفاء في معنى الاختفاء ليس لحنا كما ذكر ابن الجوزي، يدل على ذلك ما ذكره الأزهري من أن الاختفاء في هذا المعنى لغة ليست بالعالية، وأن الأكثر من كلام العرب هو استخفى، ثم قال: "وأما الاختفاء فله معنيان، أحدهما بمعنى الاستخراج، ومنه قيل للنباش المختفي، والثاني بمعنى الاستخفاء، وهو الاستتار" (التهذيب، خفي).

ونلاحظ أن العربية الفصحى في زماننا هذا لا يستعمل فيها في معنى الاستخفاء إلا الاختفاء، فنقول: اختفى فلان من فلان، ولا نقول: استخفى، أما الاختفاء بمعنى الاستخراج فعوض بالاستخراج، حيث نقول: استخرج فلان كذا من كذا، ولا نجد من يقول: اختفى، وأما الاختفاء فلا يستعمل عندنا اليوم إلا بمعنى الاستتار.

يخلب: ذكر ابن مكي الصقلي[29] أن العامة تقول يخلِب بكسر اللام والصواب ضمها، وخلب هنا لها معنيان: معنى الخديعة، ومعنى الانتشاء شيئا فشيئا، ومنه سمي مخلب السبع وغيره، وقد ذكر ابن منظور (اللسان، خلب) الضم والكسر في معنى الانتشاء، واقتصر على الضم في معنى الخديعة، أما الأزهري (التهذيب، خلب) فقد ذكر المثل: إذا لم تغلب فاخلب، بالضم والكسر، ثم قال: فمن ضم فمعناه فاخدع، ومن كسر فمعناه فانتش شيئا يسيرا بعد شيء.

مما تقدم نرى أن الكسر لغة في يخلب بمعنى ينتشي، وأن الضم خاص بمعنى الخديعة، ولكن ابن مكي لم يفصِّل في المسألة، واعتبر الكسر لحمنا مطلقا.

يفرش: ذكر ابن مكي[30] أن العامة تقول يفرِش بكسر الراء، والصواب ضمها، ولكن ابن منظور ذكر الكسر والضم معا وسوى بينهما (اللسان، فرش).

فرك : ذكر ابن الجوزي[31] أن العامة تفتح الراء من قولنا : فركت المرأة زوجها، والصواب كسرها، إلا أن الأزهري ذكرها بالفتح (التهذيب، فرك)، فهو إذن ليس بلحن وإنما لغة.

فسد: ذكر ابن الجوزي أن العامة تقول فسُد بضم السين، والصواب فتحها، يبدو أن هذه هي اللغة الفصحى بدليل أن ثعلبا لم يذكرها إلا بالفتح، وهو الذي لم يذكر في كتابه إلا الفصيح، ولم يعر اهتماما للغات الدنيا إلا قليلا، أما غيرهما من اللغويين فقد أجازوا اللغتين معا، حيث ذكر ابن قتيبة[32] أن الفتح والضم جائزين، إلا أن الفتح أجود. وذكر ابن السكيت[33] أن الضم لغة، دون أن يفاضل بينهما. وكذلك فعل ابن منظور (اللسان، فسد). وربما قالت العامة فسُد بالضم بدل الفتح لأنه فعل لا زم، فدخل في باب فعُل بالضم من هذه الحيثية.

يعطس: ذكر ابن مكي[34] أن العامة تقول: يعطُس بضم الطاء، والصواب كسرها، وكذلك قال ثعلب[35]، أما ابن قتيبة[36] فإنه ذكر اللغتين معا، ولم يفاضل بينهما، ذكر ذلك في باب فعَل يفعُل ويفعِل بالضم والكسر، كما نقل الأزهري (التهذيب، عطس) عن الليث: يعطُس بالضم، وقال بأنها لغة، وكذلك سوَّى ابن منظور بين اللغتين (اللسان، عطس).

عنى : ذكر ابن الجوزي أن العامة تقول : عَنيت بأمرك بفتح العين، والصواب ضمها، وكذلك قال ثعلب في فصيحه[37] وابن قتيبة[38]، واستشهد هذا الأخير بقول الحارث بن حلزة:

وأتانا عن الأراقم أنبا ء وخطب نعنى به ونساء

أما البطليوسي[39] فإنه روى عن ابن الأعرابي: عَنيت بأمره بالفتح، وأنا به عان، ثم ذكر أن الذي قاله ابن قتيبة هو الأشهر، وهذا نادر، وأنشد رواية عن ابن الأعرابي :

عان بأخراها طويل الشغل له جفيران وأي نبل

أشرع: ذكر ابن الجوزي[40] أن العامة تقول: شرعت الرمح، والصواب أشرعته، لكن ابن منظور (اللسان، شرع) أورد اللغتين معا وسوى بينهما، كما نقل الأزهري عن الليث قوله: أشرعنا الرماح نحوهم وشرعناها، وأنشد (التهذيب، شرع) :

أفاجوا من رماح الخط لما رأونا قد شرعناها نهالا

وقول الآخر :

غداة تعاورتهم ثم بيض شرعن إليه في الرهج المكن

يشم: ذكر ابن الجوزي أن العامة تقول: يشُم بضم الشين، والصواب فتحها[41]، وكذلك قال ثعلب[42]، وهذه فصحى اللغتين، إلا أن الضم فيها ليس بلحن، وقد ذكر ذلك أكثر من واحد من اللغويين والنحاة،

منهم ابن قتيبة في باب: فعَل يفعل بالضم والفتح[43]، إلا أنه ذكر في باب: ما جاء على يفعَل بالفتح مما يغير، الفتحَ فقط، ونبه عليه البطليوسي[44] بأنه ذكر الفتح والضم في باب آخر، أما ابن منظور (اللسان، شمم) فقد ذكر اللغتين معا، وكذلك روى ابن السكيت عن أبي عبيدة أن الضم لغة[45].

سعر: ذكر ابن الجوزي أن العامة تقول: اسعر، والصواب سعر، وكذلك قال ابن السكيت[46]، أما ابن قتيبة فقد أجازه مرة وهذا في باب: فعلت وأفعلت باتفاق معنى، ثم منعه في باب آخر وهو باب ما لا يهمز والعامة تهمزه، ونبه إلى هذا البطليوسي[47] في كتابه، أما ابن منظور (اللسان، سعر) فقد أجاز اللغتين معا لكنه نقل عن الجوهري أنه لا يقال: أسعرهم، ومهما يكن من أمر فإن هذه لغة مستعملة، وإن كانت الأولى أفصح منها.

يمص: ذكر ابن الجوزي أن العامة تقول: يمُص بضم الميم، والصواب فتحها، هذا الذي ذكره ابن الجوزي هو الأفصح، لأن الأزهري (التهذيب، مصص) ذكر أن من العرب من يقول: مصَصت أمُص بالضم، ثم قال: والفصيح الجيد: مصِصت بالكسر أمَص بالفتح.

ينشر: ذكر ابن الجوزي[48] أن العامة تقول: ينشُر الثوب بضم الشين، والصواب كسرها، وهذا هو مذهب ابن قتيبة كذلك[49]، وقد رد البطليوسي عليه[50] بأن الضم أشهر من الكسر، وفعلا لم يذكر ابن منظور إلا الضم (اللسان، نشر)، وكذلك الأزهري (التهذيب، نشر)، فلسنا ندري كيف عكس ابن الجوزي فاعتبر الأفصح لحنا.

نعش: ذكر ابن الجوزي[51] أن العامة تقول: أنعش، والصواب نعش، بدون همزة، وكذلك قال ابن السكيت[52]، وابن قتيبة في باب: ما لا يهمز والعامة تهمزه[53]، إلا أنه أجاز أنعش في باب آخر وهو باب: فعلت وأفعلت باتفاق معنى[54]، ونبه إلى هذا البطليوسي في كتابه الاقتضاب حيث قال: "قد أجاز في باب: فعلت وأفعلت باتفاق المعنى، نعشه الله وأنعشه، ونسي ما قاله هناك"[55]، أما ابن منظور فقد أجاز اللغتين دون تعليق (اللسان، نعش)، ونقل الأزهري (التهذيب، نعش) عن أبي عبيدة عن الكسائي : "نعشه الله وأنعشه".

نقه: ذكر ابن مكي[56] أن العامة تقول: نقِه بكسر، والصواب فتحها، إلا أن اللغويين الآخرين لم يعتبروا الكسر لحنا، حيث ذكر ثعلب[57] الكسر في نقه بمعنى فهم، وذكر الكسر والفتح في نقه من المرض، أما ابن السكيت[58] فذكر الكسر والفتح في نقه بمعنى فهم، وكذلك فعل الأزهري (التهذيب، نقه)، ثم ذكر الفتح والكسر في نقه من المرض. فنلاحظ أن اللغتين شائعتين في كلا المعنيين، ولا داعي لإدخال إحداهما في لحن العامة.

وقف: ذكر ابن الجوزي[59] أن العامة تقول: أوقفت الدابة، والصواب وقفتها، وكذلك قال ابن السكيت[60] وثعلب[61]، أما ابن قتيبة[62] فذكر في باب: ما لا يهمز والعامة تهمزه، أنه لا يجوز أوقف بالهمز، إلا أن البطليوسي[63] رد عليه بأنه ذكر في باب الأفعال أن كل ما حبسته بيدك مثل الدابة وغيرها يقال فيه وقفته بغير ألف، وكل ما حبسته بغير يدك يقال فيه أوقفته بالألف، وبعضهم يقول: وقفته بغير ألف، ثم يعلق على كلام ابن قتيبة بقوله : "فذكر في باب الأفعال أنهما قولان، وأنكر ههنا قول

العامة أوقفته كما ترى"، أما الأزهري (التهذيب، وقف)، وابن منظور (اللسان، وقف) فقد نصا على أن أوقف الدابة ونحوها لغة رديئة. فهي على كل حال لغة، ولا يجوز إدخالها في لحن العامة.

يلغ: ذكر ابن مكي الصقلي أن العامة تقول: يِلغ بالكسر، والصواب فتحها [64]، إلا أن الأزهري (التهذيب، ولغ) وابن منظور (اللسان، ولغ) نقلا عن اللحياني قوله: "ولَغ الكلب بالفتح، وولِغ يِلغ بالكسر معا. نلاحظ أن اللحياني لم يذكر الفتح مطلقا، وإذن فهما لغتان ليس من حق ابن مكي إدخال إحداهما في باب اللحن.

2. في الأسماء :

الإجاص : ذكر ابن الجوزي[65] أن العامة تقول انجاص، والصواب إجَّاص، وكذلك قال ثعلب[66] وابن قتيبة[67] في باب: ما جاء مشددا والعامة تخففه، أما البطليوسي فإنه ذكر أن هذه لغة لأهل اليمن، ثم علق عليها بقوله: "وهذه لغة لا ينبغي أن يلتفت إليها، فإن اللغة اليمانية فيها أشياء منكرة خارجة عن المقاييس، وإنما ذكرت هذا ليعلم أن لقول العامة مخرجا على هذه اللغة"[68]. ومما نلاحظه في هذا الحرف هو أن العامة كثيرا ما تفر من الإدغام إلى الإبدال بالنون أو الياء.

وذكر صاحب اللسان (مادة أجص) أن الإجاص والإنجاص من الفاكهة معروف، فعدها لغة –كما نرى– واستشهد ببيت أمية بن أبي عائذ الهذلي يصف بقرة :

يترقب الخطب السواهم كلها بلواقح كحوالك الإجاص

ويروى الإنجاص.

بكرة: ذكر كل من ابن الجوزي[69] وابن مكي[70] والزبيدي[71] أن العامة تقول للخشبة التي يستقى عليها : بكَرة بفتح الكاف، وإنما هي البكْرة بالسكون، إلا أن الأزهري (التهذيب، بكر) نقل عن الليث أن البكرة بالسكون وبالفتح لغتان، وكذلك نقل ابن منظور هذا الرأي عن ابن سيدة (اللسان، بكر)، وما دامتا لغتين فلا معنى لإدخال إحداهما في لحن العامة.

أترج: ذكر ابن الجوزي[72] أن العامة تقول: ترنج، والصواب أترج، وكذلك فعل ثعلب[73]، فلم يذكر في فصيحه إلا الأترج، أما ابن السكيت[74] فإنه ذكر الأترج والأترنج، وأجاز الأزهري (التهذيب، ترج) اللغتين، وقاس اللغة الثانية وهي الترنج على ما حكاه سيبويه من قولهم: وتر عرند أي غليظ بدل عردّ، وحال هذه الكلمة كحال إجاص، حيث أبدلوا من الحرف المدغم نونا، وكثيرا ما يفعلون.

جباب: ذكر ابن مكي[75] أن العامة تقول: جبب، والصواب جباب، لكن ابن منظور (اللسان، جبب)، واستشهد ببيت الراعي :

لنا جبب وأرماح طوال بهن نمارس الحرب الشطونا

والمقصود بالجبب هنا الدروع. نلاحظ أن جمع جبة يجوز أن يكون على جبب في المعنيين المذكورين، أي معنى الثياب ومعنى الدرع، والفرق بين هذا الجمع الصحيح وبين جمع العامة في حركة الجيم، ولكن ابن مكي لم يشر إلى هذا واعتبره لحنا مطلقا.

حاجات: ذكر ابن الجوزي[76] أن العامة تقول: حوائج، والصواب حاجات، لكن الأزهري (التهذيب، شكل) ذكر في معرض شرحه للأشكال

أنها الأمور والحوائج المختلفة، فاستعمل الحوائج جمعا للحاجة، وقال في باب آخر : "وأخبرني -يعني المنذري- عن أبي الهيثم أنه قال : الحاجة في كلام العرب الأصل فيها حائجة، حذفوا منها الياء فلما جمعوا ردوا إليها ما حذفوا منها، فقالوا حاجة وحوائج، فدل جمعهم إياها على حوائج أن الياء محذوفة من الواحد" (التهذيب، حوج) فأنت ترى معي أن المنذري يستشهد بالحوائج للدلالة على أن الياء محذوفة من المفرد، فاستشهد بما عده ابن مكي خطأ على هذه القاعدة، أما ابن منظور (اللسان، حوج) فإنه جعل الحاجة والحائجة في معنى واحد، وقال بأن جمع الحاجة: حاج وحوج، وجمع الحائجة : حوائج.

خيرة: ذكر ابن مكي أن العامة تقول: خيرة بسكون الياء، والصواب فتحها[77]، وكذلك فعل ابن قتيبة[78] في باب ما جاء محركا والعامة تسكنه، إلا أن البطليوسي[79] رد عليه بحجة أنه ذكر في كتاب العين أن الخيرة بالسكون مصدر اخترت، والخِيَرة بالفتح المختار، وإذا كانت الخيرة بالسكون مصدرا فغير منكر أن يقال للشيء المختار خيرة بالسكون، فيوصف به كما يوصف بالمصدر في قولهم: درهم ضرْب الأمير. فالخيرة بالسكون فصيحة على هذا الأساس.

رصاص: ذكر ابن الجوزي[80] أن العامة تقول: رِصاص بكسر الراء، والصواب فتحها، وهذا مذهب ثعلب في كتابه الفصيح[81]، أما الأزهري (التهذيب، رصص) فقد روى عن سلمة عن الفراء قال: الرَّصاص بالفتح أكثر من الكسر، ونص ابن منظور (اللسان، رصص) كذلك أن الفتح في الرصاص أكثر من الكسر، وذكر ابن قتيبة[82] أن الرصاص بالفتح وذلك في

باب: ما جاء مفتوحا والعامة تكسره، ثم ذكر في باب: ما جاء فيه لغتان استعمل الناس أضعفهما، أن الفتح والكسر لغتان، إلا أن الفتح أجود. فالكسر إذن لغة لا ينبغي أن تذكر في لحن العامة، ولعل السبب الذي جعل ابن قتيبة يدرجه في لحن العامة كونه لغة ضعيفة، هذا أولا، وثانيا استعماله بكثرة على ألسنة العامة فأصبح كأنه من اختصاصهم فنسب إلى لغتهم الملحونة.

سداد: ذكر ابن الجوزي[83] أن العامة تقول: سَداد من عوز بفتح السين، والصواب كسرها، وكذلك قال ثعلب[84]، أما ابن السكيت[85] فإنه روى عن ابن الأعرابي أن الفتح والكسر لغتان ولم يفاضل بينهما، ونفس الرأي نقله ابن قتيبة[86] عن ابن الأعرابي، إلا أنه قال في باب آخر أن الكسر أجود[87]. وجملة القول أن الفتح وإن لم يكن كالكسر فهو لغة على كل، لا ينبغي إدراجه ضمن اللحن الذي ليس له أصل البتة.

الشفعة: ذكر ابن مكي أن العامة تقول: الشفُعة بضم الفاء، والصواب تسكينها [88]، إلا أن ابن منظور (اللسان، شفع) ذكر اللغتين معا، فلا يستبعد أن يكون كلام العامة لغة يعتد بها.

صفر[89]: ذكر ابن الجوزي أن العامة تقول: صِفر بكسر السين، والصواب ضمها[90]، إلا أن ابن قتيبة ذكر في باب: ما جاء فيه لغتان استعمل العامة أضعفهما، أنهم يقولون صِفر بكسر الصاد والأجود ضمها[91]، وفي باب فعِل وفعُل بالكسر والضم ذكر أنهما لغتان ولم يفاضل بينهما[92]، وقد ذكر ابن منظور أن الكسر لغة في الضم وعقب على ذلك بقوله: "عن أبي عبيدة وحده" (اللسان، صفر).

طلاوة: ذكر ابن الجوزي أن العامة تقول طَلاوة بفتح الطاء، والصواب ضمها[93]، وكذلك قال ثعلب في فصيحه[94]، أما ابن قتيبة فقد ذكر في باب: ما جاء فيه لغتان استعمل العامة أضعفهما، أن الضم أجود من الفتح في طلاوة[95]، ثم ذكرها في باب : فَعالة وفُعالة بالفتح والضم، ولم يفاضل بينهما[96]، واستدرك عليه البطليوسي بأنه ذكر في باب : ما جاء مضموما والعامة تفتحه أنه لا يجوز الفتح، ثم أجازه في الباب الذي ذكرناه [97].

عزب : ذكر ابن مكي أن العامة تقول: عازب، والصواب عزب، وإنما العازب الغائب[98]، إلا أن ابن منظور (اللسان، عزب) أجاز عازب، ولعل عزب هي الفصحى وعزب أقل فصاحة، ومما يدل على اشتهار عازب فإن جهاز الكمبيوتر الذي اعمل عليه لا يعرف كلمة عزب بل يعرف كلمة عازب التي برمجت فيه.

قوام: ذكر ابن الجوزي أن العامة تقول قَوام بفتح القاف، والصواب كسرها وضمها[99]، وهذا مذهب ثعلب[100]، لأن ثعلبا اعتاد في كتابه أن لا يذكر إلا الأفصح، أما ابن قتيبة فإنه ذكر هذه الكلمة ثلاث مرات، فذكر في باب الحرفين يتقاربان في اللفظ وفي المعنى فيلتبسان، فربما وضع الناس أحدهما موضع الآخر، حيث ذكر في هذا الباب أن القَوام بالفتح العدل، والقِوام بالكسر ما أقامك، ولم يشر إلى أن الفتح جائز في المعنى الثاني، وبالتالي في هذا الإطار لحن، ثم ذكر في باب ما جاء فيه لغتان استعمل الناس أضعفهما أن الأجود في قوام الكسر، فأجاز الفتح هنا، ثم ذكر في باب ما جاء على فعال فيه لغتان الفتح والكسر، ذكر فيه

قوام بالفتح والكسر، ولم يفاضل بينهما[101]. وقد تنبه إلى هذا التنوع في الموقف ابن السيد البطليوسي ونبه عليه[102]، أما ابن منظور فإنه نقل عن أبي عبيدة أن الفتح جائز (اللسان، قوم)، وحكى ابن السكيت اللغتين معا[103].

كُتَّاب: ذكر ابن الجوزي أن العامة تقول كُتَّاب، والصواب مكتب[104]، وهذا هو مذهب المبرد نقله عنه الأزهري (التهذيب ن كتب)، ونقل الأزهري كذلك عن الليث أن الكُتَّاب اسم المكتب الذي يعلم فيه الصبيان، ونص ابن منظور كذلك أن المكتب والكتاب موضع تعلم الكتاب (اللسان، كتب)، والجمع الكتاتيب والمكاتب، فالكتاتيب جمع كتاب، والمكاتب جمع مكتب.

نخبة: ذكر ابن الجوزي أن العامة تقول: نَخْبة بتسكين الخاء، والصواب فتحها[105]، وكذلك قال ابن قتيبة في باب ما جاء محركا والعامة تسكنه[106]، أما الأزهري فلم يذكر الفتح البتة بل ذكر السكون فقط (التهذيب، نخب) وهذا دليل قاطع على أن للفتح أصلا يعتمد عليه، وروى ابن منظور عن الأصمعي الفتح، وعن أبي منصور الجواليقي وغيره السكون، ثم نص على أن اللغة الجيدة ما اختاره الأصمعي (اللسان، نخب)، أما البطليوسي فذهب إلى أن الفتح نادر، والسكون هو الأشهر، واحتج بأن الفتح في هذه الصيغة من صفات الفاعل، والنخبة من صفات المفعول فالسكون فيها أشهر[107].

هذه هي بعض الأمثلة من الكلمات التي عدها بعض من ألف في لحن العامة ضمن الكلام الملحون، ولكننا إذا تحققنا منها جيدا وجدنا أنها لغات فصيحة، إلا أن عامتها أقل فصاحة من مقابلاتها، ولكن ذلك

لا يخرجها من دائرة الفصاحة، بل إننا وجدنا بعضها يراسل بعض ما اعتبر الأفصح، ووقع فيه نزاع بين اللغويين في أيهما الأفصح. فاعتبر بذلك ولا تلقي اليد إلى كل ما تقرؤه في كتب اللحن، فقد يكون فيها التشدد الذي لا مبرر له عند المحققين من علماء اللغة.

النوع الثاني : ما كان على وجه من العربية

لاحظنا فيما تقدم من هذا البحث أن الكثير مما عده المؤلفون في اللحن لحنا هو من قبيل اللغات العربية الفصيحة، أما في هذا الجزء فإننا سنتناول بعض الصيغ التي عدت ملحونة محاولين إيجاد وجه لها في العربية الفصيحة، ليس اعتمادا على لغات العرب، بل اعتمادا على الأوجه المختلفة للنحو العربي، أي أن هذه الصيغ لها تخريجات ومسوغات، وأغلب هذه التخريجات راجعة إلى ظاهرة الاقتصاد اللغوي.

فمن ذلك تلك القاعدة الشهيرة التي ذكرها النحاة العرب من أنه إذا توالت الضمتان في حرف واحد كان لك أن تخفف بالتسكين، مثل رُسُل ورُسْل، وكُتُب وكُتْب، وطُنُب وطُنْب. وكذا إذا توالت الكسرتان خففوا فقالوا : إبْل في إبِل، ولم يسكنوا شيئا من المفتوح لخفة الفتحة، نحو : جَمَل وجَبَل وقَتَب.

وإذا خففوا مثل: عضُد وفخِذ وكبِد فربما ألقوا الحركة التي أسقطوها على الحرف الأول فقالوا : فِخْذ وكِبْد وعُضْد، وربما تركوا حركة الحرف الأول على حالها، وقالوا في تخفيف رجُل : رجْل، ولم يسمع : رُجْل، وقالوا في تخفيف لَعِب : لِعْب، ولم يسمع لَعْب.

والأفعال إذا كانت على : فَعِل أو فُعِل أو فَعُل خففت، فيقولون : قد عُلْم ذاك، أي عُلِم، وقال أبو النجم :

لم عُصْر منه المسك انعصر

ويقولون : كَرْم الرجل يريدون كَرُم، ونِعْم وبِئْس إنما أصلها : نَعِم وبَئِس فخففتا، وإذا جاء الفعل على فَعَل لم يخففوه، نحو : ضَرَب وقَتَل وأَكل، لأنهم لا يستثقلون الفتحتين إذا تجاورتا، وقد قال الأخطل :

وما كل مغبون وإن سَلْف صفقه براجع ما قد فته برداد

أراد : سَلَف، فسكن المفتوح شذوذا [108].

هذه هي القاعدة، وقد تناولها ابن جني في كتابه الخصائص تناولا واسعا[109]. فتسكين الوسط في بعض الأسماء والأفعال الثلاثية جائز في العربية، وقد وردت بعض الصيغ في كتب اللحن إذا طبقنا عليها هذه القاعدة أخرجناها من هذا الباب إلى الفصيح من كلام العرب، وذلك مثل الكلمات التي وردت على صيغة فُعَلة، كالزُّهَرَة واللُّقَطَة والنُّخَبَة والنعرة، حيث سكن العامة فيها العين.

وكذلك وردت كلمات أخرى على صيغ فَعُل كضَبُع ولَبُؤة، فسكنوا العين فيهما وحذفوا الهمزة من لبؤة، فهما فصيحتان بناء على القاعدة السابقة.

بقي ما ورد على صيغة فَعَل مفتوح الفاء والعين، فقد نص ابن قتيبة أن العرب الفصحاء لم يسكنوا العين لاستخفافهم الفتحة، وأورد بيت الأخطل الذي سكن فيه عين فَعَل وقال بأنه شاذ، ونحن هنا نتساءل : ما هو الأخف؟ ألفتح أم السكون؟ والجواب واضح وهو أن السكون

أخف من الفتح، لآن صيغة فَعْل هي أخف الصيغ، وتليها صيغة فَعَل، وما دامت صيغة فعْل هي الأخف فنعتقد أن تخفيف فَعَل إلى فَعْل لا مانع منه، ولو لم يسمع من العرب الفصحاء لأنه مقيس على لغتهم، ووصولا إلى الهدف نفسه الذي قصدوه من تخفيفهم للصيغ الأخرى. وقد أورد أصحاب كتب اللحن التي اعتمدناها مجموعة من الكلمات خففها العامة من صيغة فَعَل إلى فَعْل، مثل : بَلَح وبَلَه وثَبَت وجَذَع وحَفَر وحَسَب وحَنَش وذَقَن ورَمَد، وأمثلة أخرى كثيرة.

وهناك قاعدة أخرى ذكرها بعض النحاة يمكن الاعتماد عليها في تفصيح بعض ما جاء في كتب اللحن، فقد ذكر ابن مكي الصقلي[110]، وابن الجوزي[111] أن العامة يقولون: جُدَد بفتح الدال الأولى والصواب ضمها، وكذلك قال ابن قتيبة[112] وعلق عليها بأن الجُدَد بفتح الدال الطرائق، واستشهد بقوله تعالى: ﴿**وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ**﴾[113] إلا أن البطليوسي[114] ذكر بأن بعض النحاة أجازوا في كل جمع من المضعف الذي على وزن فُعُل الضم والفتح، لثقل التضعيف، فأجاز أن يقال جُدُد وجُدَد، وسُرُر وسُرَر، فبناء على كلام البطليوسي، واعتمادا على القاعدة العامة في الاقتصاد اللغوي، فإن صيغة جُدَد بفتح العين فصيحة. فأنت تلاحظ ثقل فُعُل مع المضاعف، فهناك توالي ضمتان، وقد تكون ثلاثا في حال الوصل والرفع، مع توالي حرفين متماثلين، فهناك تضعيف للحركة وتضعيف للحرف، فخففوا إحدى الحركتين بإبدالها فتحة.

ومن الكلمات التي يمكن تفصيحها ما ذكره ابن مكي الصقلي[115] من قول العامة: سكرانة وشبعانة وغضبانة وكسلانة، في: سكرى وغضبى

وشبعى وغضبى وكسلى، فقد ذكر الأزهري (التهذيب، شبع) وابن منظور (اللسان، شبع) وابن قتيبة[116] أن اللغة المشهورة هي فعلى، وفعلانة موجودة كذلك. فنحن نلاحظ أن العامة، بل وبعض الفصحاء من العرب قد أجروا هذه الصيغة مجرى المشهور في التأنيث، وهو زيادة تاء على الاسم المذكر، كمؤمن ومؤمنة ومسلم ومسلمة، وقد يفعل العامة مثل هذا في أحمر حمراء، فيقولون أحمر أحمرة، فصيغة فعلانة فصيحة وإن كانت فعلى أفصح منها.

ومن الصيغ التي يمكن تفصيحها بناء على أسس علمية تلك الصيغ المضاعفة التي أبدل فيها العامة، بل وبعض الفصحاء أحد الحرفين المدغمين حرفا من أحرف المد واللين، أو أحد الحروف الشبيهة بها وهي الميم والنون واللام والراء.

والقاعدة التي اعتمداها في تفصيح هذه الصيغ هي قياسنا إياها على ما ورد من كلام فصحاء العرب، اعتماد على ما ذكره النحاة وخاصة على ما ذكره سيبويه في باب ما شذ فأبدل مكان اللام الياء لكراهة التضعيف"[117]، فقول العامة قنطر في قطر، واحمار في احمر، وكذلك اصفار، وكرناسة في كرَّاسة، وانجاص في إجَّاص، وترنج في أترجّ، وقرنبيط في قُنَّبيط، وتقعور في تقعَّر، كل هذه الصيغ فصيحة بناء على القاعدة المذكورة من كراهيتهم للتضعيف.

وبالجملة فإن الكثير مما عدته كتب اللحن لحنا يمكن أن نجد له وجها في العربية، سواء في لغات العرب –وما أوسعها– أم في كتب النحو المعتمدة على هذه اللغات في تخريجاتها النحوية الكثيرة، وقد قال الفراء: أنحى

الناس من لا يلحن أحدا، يريد أنه يكون عالما بلغات العرب، وبمذاهب النحاة، أما أقلهم بضاعة في النحو فهو الذي يسارع إلى التلحين لجهله بهذه اللغات وبمذاهب النحاة.

الهوامش

1. الجاحظ: "البيان والتبيين" / 2 / 97.
2. ابن الجوزي: "تقويم اللسان"، 75-76.
3. عبد العزيز مطر: "لكن العامة"، 103.
4. ابن الجوزي: "تقويم اللسان"، 75-76.
5. الجواليقي: "التكملة"، 10.
6. ابن جني: "الخصائص"، / 1 / 357.
7. تقويم اللسان، 206.
8. أدب الكاتب، 309.
9. ابن جني: "الخصائص"، / 1 / 375.
10. ابن جني: "الخصائص"، / 1 / 379.
11. تقويم اللسان، 110.
12. أدب الكاتب، 325.
13. تقويم اللسان : 115.
14. أدب الكاتب، 368.
15. الاقتضاب، 194-195.
16. أدب الكاتب، 289.
17. تثقيف اللسان، 147.
18. الاقتضاب، 212.
19. أدب الكاتب، 208.
20. تثقيف اللسان، 152.

21. تقويم اللسان، 116.
22. إصلاح المنطق، 238.
23. التثقيف، 146.
24. التقويم، 122.
25. أدب الكاتب، 341.
26. إصلاح المنطق، 325.
27. التقويم، 81.
28. النساء، 107.
29. التثقيف، 146.
30. التثقيف، 146.
31. التقويم، 164.
32. أدب الكاتب، 325.
33. إصلاح المنطق، 212.
34. التثقيف، 147.
35. الفصيح، 3.
36. أدب الكاتب، 367.
37. ص 7.
38. أدب الكاتب، 310.
39. الاقتضاب، 214.
40. التقويم، 81.
41. التقويم، 206.

42. الفصيح، 4.
43. أدب الكاتب، 370.
44. الاقتضاب، 214.
45. إصلاح المنطق، 236.
46. إصلاح المنطق، 251.
47. الاقتضاب، 194.
48. التقويم، 206.
49. أدب الكاتب، 309.
50. الاقتضاب، 213.
51. التقويم، 197.
52. إصلاح المنطق، 251.
53. أدب الكاتب، 289.
54. أدب الكاتب، 339.
55. الاقتضاب، 194.
56. التثقيف، 147.
57. الفصيح، 9.
58. إصلاح المنطق، 239.
59. التقويم، 201.
60. إصلاح المنطق.
61. الفصيح، 4.
62. أدب الكاتب، 289.

63. الاقتضاب، 194.

64. التثقيف، 262.

65. التقويم، 87.

66. الفصيح، 35.

67. أدب الكاتب، 290.

68. الاقتضاب، 195.

69. التقويم، 99.

70. التثقيف، 155.

71. لحن العوام، 190.

72. التقويم، 87.

73. الفصيح، 35.

74. إصلاح المنطق، 200.

75. التثقيف، 190.

76. التقويم، 117.

77. التثقيف، 120.

78. أدب الكاتب، 297.

79. الاقتضاب، 201 -202.

80. التقويم، 13.

81. ص 24.

82. أدب الكاتب، 326 و 331.

83. التقويم، 138.

84. الفصيح، 27.

85. إصلاح المنطق، 118.

86. أدب الكاتب، 438.

87. أدب الكاتب، 326.

88. التثقيف، 267.

89. الصَّفر إناء من النحاس.

90. التقويم، 149.

91. أدب الكاتب، 325.

92. نفسه، 426.

93. التقويم، 152.

94. ص 32.

95. أدب الكاتب، 326.

96. نفسه، 443.

97. الاقتضاب، 267.

98. التثقيف، 104.

99. التقويم، 170.

100. الفصيح، 27.

101. أدب الكاتب، 326-437-245-246.

102. الاقتضاب، 266-267.

103. إصلاح المنطق، 118.

104. التقويم، 183.

105. التقويم، 199.

106. أدب الكاتب، 296.

107. الاقتضاب، 200.

108. ابن قتيبة، أدب الكاتب، 431-43. 2 / 338.

110. التثقيف، 246.

111. التقويم، 109.

112. أدب الكاتب، 305.

113. فاطر، 27.

114. الاقتضاب، 120.

115. التثقيف، 102.

116. أدب الكاتب، 505.

117. الكتاب / 4 / 424. ط عبد السلام هارون.

المصادر والمراجع

1. الأزهري (أبو منصور محمد)، "تهذيب اللغة"، تحقيق عبد السلام هرون، مطبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1964.

2. ابن جني (أبو الفتح عثمان): "الخصائص"، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الهدى، بيروت، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

3. ابن الجوزي (أبو الفرج عبد الرحمن)، "تقويم اللسان"، تحقيق عبد العزيز مطر، مطبعة دار المعرفة، بدون تاريخ.

4. ابن السكيت (يعقوب)، "إصلاح المنطق"، تحقيق عبد السلام هرون، وأحمد محمد شاكر، دار المعارف، بدون تاريخ.

5. ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم)، "أدب الكاتب"، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الرابعة، بدون تاريخ.

6. ابن مكي الصقلي، "تثقيف اللسان وتلقيح الجنان"، تحقيق عبد العزيز مطر، مطبعة دار التحرير للطبع والنشر، 1386 هجرية.

7. ابن منظور (جمال الدين)، "لسان العرب"، طبعة بيروت، 1956.

8. البطليوسي (ابن السيد): "الاقتضاب في شرح أدب الكتاب"، تحقيق عبد الله أفندي البستاني، المطبعة الأدبية، بيروت، 1901.

9. ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى)، "الفصيح"، نشرة المستشرق بارت في برلين، 1875.

10. الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)، "البيان والتبيين"، تحقيق عبد السلام هرون، القاهرة، 1954.

11. الزبيدي (أبو بكر)، "لحن العوام"، تحقيق عبد التواب رمضان، المطبعة الكمالية، الطبعة الأولى، 1964.

12. سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان)، "الكتاب"، تحقيق عبد السلام هرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، 1977.

13. عبد العزيز مطر، "لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة"، طبعة القاهرة، 1966.